



وزارة الخارجية الأمريكية  
تقرير خاص باليمن حول ممارسات حقوق الإنسان للعام 2004  
ال الصادر عن مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل - 28 فبراير 2005م

## اليمن

الجمهورية اليمنية هي جمهورية ذات مجلسين تشريعيين فعالين ؛ هم مجلس للنواب منتخب ومكون من 301 مقعٍا ومجلس لشورى مُعين ومكون من 111 عضو . الرئيس علي عبدالله صالح هو رئيس المؤتمر الشعبي العام الحاكم والذي يهيمن على الحكومة . نص الدستور على اختيار رئيس الجمهورية عن طريق انتخابات شعبية من بين مرشحين أثنتين على الأقل يزكيهما البرلمان . في عام 999 م تم انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح لفترة رئاسية ثانية لمدة خمس سنوات عن طريق تصويت شعبي مباشر ؛ ت في 2001 في استفتاء عام لفترة سبع سنوات . لم يواجه الرئيس مرشداً قادراً على المنافسة كون منافسه الوحيد كان عضواً في المؤتمر الشعبي العا . في انتخابات بريل البرلمانية للعام 2003 حافظ المؤتمر الشعبي على الأغلبية المطلقة . حكم المراقبون الدوليون على الانتخابات بأنها كانت بشكل عام حرة ونزيهة بالرغم من أنه كانت هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بتصويت من هم تحت السن القانوني ، مصادرة بعض صناديق الاقتراع ، ترويع النازحين وممارسه أعمال عنف متصلة بالانتخابات . لم يشكل البرلمان وة موازنة فعالة للسلطة التنفيذية ؛ م إظهاره استقلاليته عن الحكومة بصورة متزايد . قام بتولي رئاسة مجلس النواب المنتخب ، رئيس التجمع اليمني للإصلاح ، وهو حزب المعارضة الأول الذي تمكن من عدم تمرير تشريعات كانت بحدها السلطة التنفيذية . تقع السلطة السياسية افاعة في يد الجهاز التنفيذي خصوصاً الرئيس . ينص الدستور على استقلالية القضاء و قضاء، إلا أن القضاء كان ضعيف شكل الفساد وتدخلات السلطة التنفيذية عائقاً كبيراً أمام استقلاليت .

الجهاز الرئيسي للأمن الدولة وجمع الاستخبارات هو جهاز الأمن السياسي والذي يتبع مباشرة رئيس الجمهوري . في العام 2002 ، شكلت الحكومة جهاز أمن جديد ، وهو جهاز الأمن القومي ، والذي يتبع أيضاً مكتب رئيس الجمهورية مباشر . ولا يزال جهاز الأمن القومي في مرحلة تحديد مسؤولياته ، والتي يتدخل العيد منها مع مسؤوليات الأمن السياسي . غير أن مهام جهاز الأمن القومي لم تتضح معالمها بجلاء حتى نهاية العا . ويتبع مكتب البحث الجنائي للشرطة وزارة الداخلية يجري معظم التحريات في الجرائم ويقوم بمعظم عمليات التحقيق ، الاعتقال . أما جهاز الأمن المركزي ، والذي هو يضم جزء من وزارة الداخلية ، يحتفظ بقدرات شبه عسكرية . وقد حافظت السلطات المدنية بشكل عام

على « بطولة فعالة على قوات الأمر ، إلا أن أفرادا ينتمون للأمن السياسي وقوات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية ارتكبوا انتهاكات جدية لحقوق الإنسان ، بما في ذلك عمليات اعتداء ب ضرب ، اعتقالات تعسفية ، واعتقال دون توجيه لها .

يصل تعداد سكان البلاد إلى حوالي 20 مليون نسمة يعيش أكثر من ٥٠٪ م لهم في حالة فقر وتصل نسبة البطالة تقريباً إلى ٧٪ . تبلغ نسبة الأمية في البلاد نحو ٥٪ حيث تشكل النساء الغالبية بنسبة ٧.٥٪ . لا يزال اقتصاد البلاد القائم على نظام السوق عرضة تدخلات حكومية والفساد يعد الاقتصاد عبارة عن مزيج من ناتج إجمالي محلي بنسبة نمو تصل إلى ٨٪ ، شكل النفط ، الحالات المالية لعاملين في بلدان الجزيرة العربية المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي . وشكلت المساعدات الخارجية الدولية كذلك مصدراً هاماً من مصادر الدخل .

ظل سجل الحكومة في احترام حقوق الإنسان ضعيفاً . واستمرت الحكومة في ارتكابها انتهاكات عد . كانت هناك قيود على قدرة المواطنين في تغيير حكومتها . استمرت قوات الأمن بعمليات الاعتقال والاحتجاز والتعذيب العشوائي للأشخاص . أخفقت الحكومة مرات عد في مسألة فراد منتمين لقوات الأمن فيما يتعلق بارتكاب انتهاكات ، بالرغم من أن عدد مسئولي الأمن المنتمين للأمن السياسي وقوات أمن وزارة الداخلية الذين حوكموا بسب ارتكاب انتهاكات تزايد للعام الثاني على التوالي . ظلت أوضاع السجون سيئة ، بالرغم من بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتحسين هذه الأوضاع . برغم من المowanع الدستوري ، يقوم ضباط الأمن السياسي ووزارة الداخلية بصورة روتينية بمراقبة أنشطة المواطنين وتفتيش منازلهم وتوقيفهم لاستجوابهم كما يسمى ن معاملة المحتجز . تشكل فترة الاعتقال المطولة التي تسبق المحاكمة و الفساد القضائي والتدخل المفرط للسلطات التنفيذية إرباكاً كبيراً في سير الإجراءات القضائية . خلال العام ، لوحظ تزايد كبير في عمليات الحد من حرية التعبير وحرية الصحافة ، زادت الحكومة من أعمال مضائقه الصحفيين . فرضت الحكومة بعض القيود على حرية لحرك .

ظل العنف والتمييز ضد المرأة يمثل إشكالياً . كان هناك بعض أعمال التمييز ضد المعاقين وكذلك ضد الأقليات الدينية والإثنية والعرقية . ظلت عدالة الأطفال ، شكلة خلال العام ، فرضت الحكومة قيوداً على النقابات العمالية .

## احترام حقوق الإنسان

القسم 1 : احترام كرامة الإنسان بما في ذلك تحرره من :

## - الحرمان التعسفي أو غير القانوني من الحياة :

لم حدث أعمال قتل بداعي سياسة من قبل الحكومة أو أطرافها، إلا أنه كانت هناك بعض التقارير خلال العام تشير إلى أن قوات الأمن قتلت أو أصابت بجروح أشخاصا كانوا قيد الاعتقال وإن عتقد بأنهم متورطين في نشأة إجرام و يقاومون الاعتقال .

في شهر يونيو، لجأت الحكومة لاستخدام القوة العسكرية ضد عملية تمرد مسلح في المحافظة الشمالية صعد . وقد ظهر ذلك التمرد تحت قيادة الإمام الشيعي حسين بدر الدين الحوثي، مؤسس جماعة الشباب المؤمن ". وقد فشلت عمليات وقف إطلاق نار ومحاولات وساطة عدة في أن تنهي القتال . وفي العاشر من سبتمبر، أعلنت الحكومة مصرع الحوثي خلال العمليات العسكرية . منعت الحكومة وسائل الإعلام من التغطية بشكل شامل لحجم الإصابات في كلا الجانبين، بما في ذلك الأضرار المترتبة عن ذلك . تأرجحت تقديرات القتلى من المدنيين بين خمسين إلى ألف شخص، حسب تقرير صادر عن منظمة العفو الدولي . إدعى إعلام المعارضة وقادة الأحزاب السياسية أن الحكومة استخدمت القوة المفرطة لقمع التمر . ظل بعض من مؤيدي الحوثي والذين أُلقي القبض عليهم خلال الاشتباكات رهن الاعتقال مع نهاية العام . ( انظر القسم )

في إبريل 2003 ، أدت أعمال عنف ذات صلة بالعملية الانتخابية إلى وفيات ثلاثة موثقة . ( انظر القسم ) . لم تصدر تقارير عن القيام باعتقالات للمسؤولين عن هذه الأعمال .

نتج عن العنف القبلي عدد من حالات القتل والانتهادات، وظللت قدرات الحكومة في السيطرة على العناصر القبلية محدودة ( انظر القسم ) . وفي حالات عدة تم حل نزاعات قبلية قائمة منذ فترة عن طريق وساطة مدعومة من الحكومة قامت بها شخصيات غير حكومية ( انظر القسم )

استمرت أعمال العنف وعمليات إطلاق النار القاتلة ، خلال العام . يكون من المستحيل في معظم الحالات تحديد المركب أو الدافع ولم صدر بيانات عن أي جهة تتحمل فيها مسؤولية هذه الأعمال . بالرغم من أن القليل من القضايا بدأ وذاتها كانت دوافع إجرامية أو دينية و سياسية ، إلا أن معظم الحالات بدأ كنتيجة لأعمال ثأر قبلي أو نزاعات على أراضٍ .

في 7 يوليو، بدأت محاكمة ستة أشخاص مشتبهين في ارتكاب حادثة تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في العام 2000 ، وقد وصفت المحاكمة من قبل

مراقبين بأنها عادلة . إنظر القسم هـ ) حكم على إثنين من المتهمين بالإعدام، بينما حكم على الأربعة الآخرين بالسجن لفترات تتراوح بين خمسة إلى عشرة سنوات .

#### د - الاختفاء

لم ترد تقارير عن حالات اختفاء ذات دوافع سياسي .

على عكس السنوات الماضية ، لم تحدث خلال العام سوى حالة اختطاف قبلية واحدة حيث لجأ أحد القبائل لتنفيذ عملية اختطاف لجلب انتباه الحكومة إلى همومها السياسية والاقتصادية . طالب الخاطفين توفير فرص عمل لعدد من أفراد القبائل . تم الإفراج عن الأجانب الثلاثة المختطفين في شهر أغسطس بعد ساعات عده من احتجازه . لم تتم عمليات اعتقال أو تنفيذ عقوبات في حق الخاطف . حدثت عدة حالة مؤكدة لاختطاف سيارات خلال العام، نفذت غالبيتها من قبل عناصر قبلية لدوافع اقتصادي .

#### - التعذيب والمعاملات الوحشية واللاإنسانية والمهينة الأخرى

يحرم الدستور هذه الممارسات، إلا أنه كانت هناك تقارير حول قيام أفراد من قوات الأمن السياسي ووزارة الداخلية بتعذيب وإساءة معاملة أشخاص أثناء احتجازه . كانت هناك تقارير أيضاً عن استخدام السلطات القوة أثناء التحقيقات، وخصوصاً ضد أولئك مقبوض عليهم بسبب جرائم عنف .

اعترفت الحكومة علينا وقوع أعمال تعذيب ولكنها ادعت أن التعذيب ليس سياسة رسمية متبع . أكد غالبية المراقبين أن دلات التعذيب ومدى شدتها في سجون الأمن السياسي ووزارة الداخلية قد تناقض، إلا أنه كانت هناك تقارير تشير بأن الأمن السياسي قد زاد من استخدامه للإساءات غير الجسدية كالحرمان من النوم، استخدام الماء البارد، والتهديد بارتكاب اعتداءات جنسية . وصدرت تقارير تشير إلى لجوء البحث الجنائي للتعذيب لانتزاع الاعترافات .

تعد الأممية وانعدام التدريب بين مسئولي الأمن والشرطة وقوات الأمن السياسي والداخلية، وكذلك الفساد وضغوط المسؤولين على موظفيهم لانتزاع اعترافات، من أسباب التي لعبت دوراً في استخدام القوة بصورة غير مبررة في سجون . تؤدي حصانة كل العاملين في الحكومة من التقاضي لجرائم يزعم أنها اقترفت أثناء أداء عملهم إلى عرقلة مسائلتها . اتخذت الحكومة العديد من الخطوات الفاعلة لإنهاء أعمال التعذيب ومعاقبة مرتكبي تلك الانتهاكات . وفي العام 998 ،

تم تحريم استخدام القيود الحديدية في الأقدام أثناء الاحتجاز . وقد تم الالتزام بهذا الإجراء في معظم السجون التابعة لوزارة الداخلية خلال العام الماضي .

خلال العام، تم تأديب ومحاكمة ما يقارب 54 ضابط شرطة لارتكابهم لانتهاكات . تلقوا جميعاً أحكاماً بالسجن تتراوح بين 20 يوماً و حتى 10 سنوات وأكثر بسب قيامهم باعتداءات جسدية على المواطنين أثناء التحقيق وإطلاق نار ، وارتكاب أعمال قتل بعمر أو دون عمر، والتزوير والابتزاز . تم محاكمة سبعة من منتسبي قوات الشرطة في تعذيب لقيامهم بأعمال تعذيب وحشية ضد حدث مشتبه في جريمة قتل في العام 2002! . تم تعليق القضية في شهر أكتوبر لاختلاف المتهمين عن حضور جلسات المحاكم . ظل المتهمين فارين من وجه العدالة حتى نهاية العام، وتم اتخاذ إجراءات لاحقة في القضية .

ن الممكن تفسير الدستور بأنه يسمح ببتر أجزاء من الجسم ، يسمح العقوبة الجسدية مثل الجلد كعقوبة لبعض الجرائم وذلك طبقاً لأحكام لشريعة الإسلامي . لم تصدر أية تقارير عن حالات بتر أو جلد خلال العام .

ظل العنف القبلي يمثل مشكلة خلال العام مما نتج عنه حالات قتل واصابات .  
انظر القس ( )

ظلت أوضاع السجون سيئة ، لم ترقى إلى مستوى المعايير الدولية معترف بها ، ولم تسمح الحكومة بزيارة السجون إلا بعد محدود من مراقبي حقوق الإنسان المستقلين . سمحت الحكومة بشكل محدود بزيارة بعض المعتقلات من قبل برلمانيين ومنظمات غير حكومية .

تعتبر السجون مكتظة بالنزلاء والمرافق الصحية في حالة سيئة كما أن التغذية والرعاية الصحية غير كافية وتكاد تكون معدومة ، وغالباً ما تقوم سلطات السجون بابتزاز الأموال من المساجين للحصول على امتيازات خاصة، بل ويمتنعون حتى عن إطلاق سراح السجناء الذين أكملوا فترة عقوبهم، حتى لدفع الرشاوى من أقاربه . في بعض الحالات، قامت السلطات باعتقالات دون توجيه لهم، واحتجزت ' جئين، وأشخاص معافين ذهنياً، ومهاجرين غير شرعيين في سجون مع بقية المجرميين .

توضع النساء في سجون منفردة عن الرجال وأوضاع هذه السجون أيضاً سيئة . غالباً ما يتم حسب العادة دس الأطفال والرضع المولودين في السجون إلى جانب أمهاتهم . أحياناً تتعرض السجينات للتحرش الجنسي والتحقيق العنيف من قبل مسؤولي الشرطة والسجن من الذكور . ومن أجل إطلاق سراحهن يطلب القانون

أن يقوم أحد أقرباء السجينات بترتيب إجراءات إطلاقه . مع ذلك تبقى بعض النساء سجينات حتى بعد انتهاء فترة عقوبتهن بسبب رفض أقاربهن من الذكور السماح بإطلاق سراحهن مذريين بالعار الذي سببه سلوكه . سجناء القضايا السياسية والأمنية يتم بصورة عامة احتجازهم في سجون منفصلة من قبل جهاز الأمن السياسي .

تم احتجاز الأطفال في منشآت منفصلة عن البالغين . المعتقلين الذين ينتظرون محاكماتهم تم احتجازهم أيضاً في منشآت منفصلة في المأطق الحضرية الكبير .

ظل وجود سجون خاصة "في المناطق الريفية تحت سيطرة القبائل يمثل مشكلة . يساء استخدام نظام السجون من قبل رؤساء القبائل الذين يقومون بسجن أفراد القبائل مثيري المشاكل "في سجون خاصة "وذلك بهدف معاقبتهم ما بسبب تصرفات خاطئة ولكنها غير جنائية و بهدف حمايتهم من أعمال الانتقام أو أعمال العنف الناتجة عن الثأر . بعض الأوقات تكون هذه السجون مجرد غرفة في منزل أحد المشهد . ويتم اعتقال الأشخاص في هذه السجون لأسباب شخصية أو قبلية بحثة وبدون محاكمة أو حكم قضائي بالحبس . و فيد أنباء ذات مصداقية ن وجود سجون خاصة في منشآت حكومية رغم أن كبار المسؤولين لا يصادقون على مثل هذه السجور . خلال العام، استمرت الجهود المتواضعة والمبذولة من قبل وزارة حقوق الإنسان والداخلية لتنفيذ توجيهات كان الغرض منها جعل إجراءات الاعتقال، والتحقيق، والضبط تتماشى بشكل أكبر مع المعايير الدولية ذات العلاقة .

مرة يجرائم من ذوي العاهات العقلية تم سجنهم في ظروف لا توفر فيها الرعاية الصحية الملائمة . وفي بعض الحالات اعتقلت السلطات افراد من ذوي العاهات العقلية دون تهم واودعتهم السجن مع المجرميين . في أغسطس، اعترفت الحكومة بوجود هذه المشكلة للجنة الصليب الأحمر الدولي والتزمت بتصحيح هذا الوضع، ولكن لم يتم اتخاذ إجراءات بهذا الصدد مع نهاية العام .

في يونيو 2003 ، اعلن الرئيس الإفراج عن السجناء المرضى عقلياً ونقلهم إلى رعاية المصحات العقلية إلا انه لم تكن هناك مصحات عقلية كافية رغم حوالات جمعية الهلال الأحمر اليمني ببناء وتشغيل منشآت اعتقال منفردة للسجناء ذوي العاهات العقلية .

لايسح جهاز الأمن السياسي بالدخول إلى مرافق الحجز الخاصة " إلا بشكل محدود . ويتم بشكل روتيني رفض طلبات الزيارة التي يتقدم بها أعضاء في البرلمان . في شهر يونيو ، علقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر جولة ثانية من الزيارات للسجون مشيرة إلى انعدام في الوعي للإجراءات التي تنفذها على

مستوى العالٰ . ظلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعمل وحتى نهاية العام على توضيح المفاهيم المتعلقة ببروتوكولات الدخول لمعتقلات الأمن السياسي . ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تقرير لها أنه بعد لقاء عقد في تاريخ 30 أكتوبر، أبدت وزارة الداخلية تفهمها أكبر للبروتوكولات والتي سمحـت تباعـاً لمجال أوسع من الزيارات لسجون وزارة الداخلية .

### - الاعتقال العشوائي والاحتجاز :

يمنع القانون الاعتقال العشوائي والاحتجاز غير أن الحكومة وبصورة عامة لا تراعي هذا المنع القانوني . تنفيذ القانون كان غير منظم ، في بعض الحالات يكون مدعوماً وخاصة في القضايا التي تتعلق بخرقـات من قبل الأمر . شرطة البحث الجنائي تابعة لوزارة الداخلية و تقوم بمعظم أعمال التحقيقات الجنائية و ل اعتقالـات . الأمن المركزي ايضاً جـزء من وزارة الداخلية ويحتفظ بـقوـات شـبه عـسكـريـ . شـكل الفـسـاد مشـكـلة خـلـال العـاـ . لم يـصـدر أي رد رـسـمي حـكـومـي أو يتم إـجـراء تـحـقـيق في قـضـايا فـسـاد الشـرـطـة خـلـال العـاـ .

صدرت تقارير مفادها أن مراكز الشرطة لديها أقسام الشؤون الداخلية " و تـيـ تـولـى مـسـؤـولـيـة التـحـقـيق في أـعـمـال الإـسـاءـةـ ، وـبـأـن لـكـل موـاطـنـ الـحـقـ في رـفـعـ قـضـيـةـ إـسـاءـةـ أوـ اـنـتـهـاكـ لـدـىـ الـنـيـابةـ الـمـعـنـيـةـ بـالـتـحـقـيقـ فيـ هـذـهـ الـقـضـائـ . تنـفـيـذـ الـقـانـونـ وـإـجـراءـ التـحـقـيقـاتـ الـفـاعـلـةـ لـاـ يـتـمـ بشـكـلـ اـعـتـيـاديـ نـظـراـ لـضـعـفـ سـلـطـةـ الـحـكـومـةـ فيـ الـمـنـاطـقـ الـقـبـلـيةـ وـانـدـامـ الـمـوـارـدـ ضـرـورـيـ . تمـ مـقـاضـاةـ إـرـبـعـةـ وـخـمـسـونـ ضـابـطـ شـرـطـةـ لـأـرـتكـابـهـمـ اـنـتـهـاكـاتـ اـنـظـرـ الـقـسـ . . فـقـرـةـ [ ] )

بحسب القانون لا يمكن القاء القبض على أي شخص ما لم يكن متلبساً بجريمة أو كان هناك إذنا بذلك . يجب تقديم المحتجزين إلى المحكمة خلال أربع وعشرين ساعة من احتجازهم وإلا فيتم خلاء سبيله . على القاضي أو النيابة إطلاع المتهم على دواعي الاحتجاز كما يجب البت فيما إذا لزم القيام بالاحتجاز . ولا يجوز قانوناً في أي حال من الأحوال حجز المحتجز لأكثر من سبعة أيام بدون أمر من المحكم . ورغم وجود مثل هذه الأحكام القانونية والدستورية فإن لاعتقال العشوائي والاحتجاز المطول دون توجيه لهم يعد من الـ مـارـسـاتـ شـائـعـ .

يحرّم القانون السجن الإنفرادي، و منح القانون المحتجزين الحق في إخبار أسرهم باحتجازهم وكذلك حقهم رفضه [ ] نـ آـنـ أـيـةـ أـسـئـلـةـ إـلـاـ بـحـضـورـ مـحـامـ يـعـتـبرـ منـ وـاجـبـ الـحـكـومـةـ توـفـيرـ مـحـامـينـ لـلـمـعـذـلـينـ الـمـعـوزـينـ إـلـاـ أـنـ هـذـاـ لـاـ يـتـمـ تـطـيـقـهـ دائمـاـ عـلـىـ أـرـضـ الـوـاقـعـ . يتم تـقـرـيـباـ حلـ جـمـيعـ الـقـضـائـاـ فـيـ الـرـيفـ خـارـجـ الـمـحـكـمـةـ

عن طريق وساطات قبليٍ . يكفل القانون حق الإفراج بكفالة إلا أن كثيراً من السلطات في الواقع لا تلتزم بهذه الأحكام إلا بعد دفع الرشوة .

صدرت تقارير مفادها بأن عدداً غير معروفاً من مناصري الإمام الشيعي المتمرد الحوثي ظلوا في الاعتقال . وذكرت منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن قامت باعتقالات جماعية في محافظة صعدة كنتيجة للاشتباكات المسلحة التي بدأت في شهر يونيو . وقد أوردت منظمة العفو الدولية في تقرير لها أن من تم إلقاء القبض عليهم وضعوا في سجون انتفادي . لم يتم إجراء أي محاكمات مع نهاية العام .

اشتكى مواطنون بصورة منتظمة من عدم التزام مسؤولي الأمن بالإجراءات القانونية المتتبعة عند القيام بالقبض وحبس المشتبه به . كم وردت شكاوى مفادها أن بعض الأشخاص قاموا باستئجار مسؤل عن في الأمن من المستويات الصغيرة للتدخل نيابة عنهم ومضايقة منافسيهم من التجار . في بعض الأحيان قامت قوات الأمن باعتقال متظاهرين أنظر القسم بـ . استمرت قوات الأمن باعتقال واحتجاز المواطن لفترات متفاوتة بدون توجيه أي تهم أو إشعار هاليه في الغالب ما يكون المحتجزين غير مدركون تماماً للجهة الأمنية التي تقوم بالتحقيق معهم، وتنقوم الأجهزة الأمنية بنفسها وبشكل متكرر بتعقيد الوضع من خلال تناقل الوصاية على السجناء بشكل غير رسمي فيما بينها البعض . في بعض الحالات التي يكون المشتبه به فارأً تقوم قوات الأمن باعتقال أحد أقاربه بينما يتم البحث عن الشخص الفار . أنظر القسم ، الفقرة ) .

أخفقت الحكومة في ضمان احتجاز السجناء والمحجوزين في المنشآت الرسمية المعدة لهذا الغرض فقد . وزارة الداخلية وكذلك جهاز الأمن السياسي ديران معتقلات خارج حدود القانون . كما توجد سجون خاصة غير مرخص بها أنظر القسم ، الفقرة ) .

نسبة كبيرة من المساجين هم من المحتجزين الذين ينتظرون المحاكم ، وكثير منهم تم سجنهم عدة سنوات دون توجيه لهم إليه .

بعض لجان التفتيش الحكومية وجموعات حقوق الإنسان المحلية ساعدت في الإفراج عن بعض الأشخاص المحتجزين دونتهم إلا أن سلطات لم يتم تحقيق أو حل تلك الحالات بالشكل الكافي .

خلال العام، أشرفت الحكومة على إجراء حوارات فكرية برئاسة مجموعة من علماء المسلمين، لمحاولة الإفراج عن المعتقلين مقابل إعلانهم التوبة عن أعمال التطرف التي ارتكبوها في الماضي، وإدانة الإرهاب، والالتزام بطاعة القوانين

والحكوم ، احترام غير المسلمين والامتناع عن مهاجمة المصالح الاجنبية . حققت هذه الجهود نجاحاً محدود .

خلال العام ستمرت الحكومة في عتقال أفراد يشتبه بصلتهم بالارهاب . ولم تنشر الحكومة أعداد المعتقلين المد جزئين لاشتباه صلتهم وانتقامهم لأنشطة إرهابية ، غير أن التقديرات بعدد المحتجزين تراوحت بين 200 و 400 معتقل . وفي نوفمبر فرج الرئيس عن حوالي 120 محتجزاً امداً اكرااماً لشهر رمضان . تم الإفراج عن السجناء لحسن سلوكهم وكان البعض قد أنهى تقريباً أو تماماً فترة حكم لا جر . جميع المفرج عنهم كانوا ممن شارك في الحوارات الدينية .

هـ - الحرمان من المحاكمة العادلة والمعنوي:

في 22 ديسمبر، أصدر الرئيس صالح توجيهات جديدة بتنفيذ إصلاحات قضائية . وقد قام حينها مجلس القضاء الأعلى، وهو سلطة قضائية تنفيذية مكلفة بإدارة قطاع القضاء، بعزل 22 قاضيا من مناصبهم في قضايا فساد . قام مجلس القضاء الأعلى أيضا بإرسال ثمانية قضاة للتحقيق لارتكابهم إنتهاكات أثناء تأديتهم واجبه ، وأرغ 108 قاضيا على تقديم استقالته . كثير من القضاة ضي التأهيل والبعض يتمتعون به لات مع الحكومة يصدرون غالبا قرارات تؤيد جاذبه . يعاني الجهاز القضائي من عراقيل أخرى بسبب تردد الحكومة المتكرر في تنفيذ الأحكام الصادر ، كما يقوم أفراد من القبائل أحيانا بتهديد ومضايقة أعضاء القضا .

نال خمسة أنواع من المحاكم : المحاكم الجنائية، المحاكم المدنية والأحوال الشخصية تتعلق قضايا مثل الإختطاف، قطع الطريق، مهاجمة أنابيب النفط، وأعمال عصابات وتخريب أخرى ) والمحاكم الخاصة بالاختطاف والارهاب والمحاكم التجارية والمحاكم العسكرية في السنوات الأخيرة، تم إنشاء محاكم

تتمتع بسلطات قضائية محدودة وتتبع السلطة التنفيذية مثل محاكم الأحداث والأموال العام . يتتألف النظام القضائي من بنية ثلاثة . حيث تشكل المحاكم الإبتدائية المستوى الأول لهذه البنية والتي يتم تمكينها قضائيا للاستماع لمختلف أنواع القضايا المدنية، والتجارية، الجنائية، والأسرية . يمكن أن يحضر الاستماع لهذه القضايا قاض واحد فقه . يمكن استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم الإبتدائية في محاكم الاستئناف، التي يوجد واحدة منها في كل محافظة وفي العاصمة كذلك . تتضمن كل محكمة من محاكم الاستئناف أقساما مختلفة تتخصص بالنظر في القضايا الجنائية، العسكرية، المدنية والأسرية . يتتألف كل قسم من هذه الأقسام من ثلاثة قضايا . وتأتي بعد محاكم الاستئناف المحكمة العليا .

المحكمة العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، تتمتع بسلطة النظر والبت في النزاعات القضائية الناشئة بين مختلف المحاكم، والنظر في القضايا المرفوعة ضد كبار مسؤولي الدولة، وتعتبر محطة الاستئناف الأخيرة لجميع الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى . تضم المحكمة العليا ثمانية أقسام منفصلة : المحكمة الدستورية تتتألف من سبعة قضاة بما في ذلك رئيس القضايا؛ والاستئنافية؛ والجزائية؛ والعسكرية؛ والمدنية؛ والتجارية؛ والأسرية؛ وشئون الأسر؛ والإدارية . تتمتع المحكمة العليا بهيئات خاصة يحق لها النظر بدعوى دستورية النظم والقوانين .

بالإضافة للسلسل الهرمي الاعتيادي للمحاكم، توجد محاكم أخرى للنظر في قضايا الأحداث، الضرائب، الجمارك، والعمل والقضايا العسكرية، والتي يمكن استئناف ما يصدر عنها من أحكام لدى محاكم الاستئناف .

جميع القوانين تم وضعها استناداً للقوانين المصرية القديمة، مجموعة القوانين النابوليونية ولشريعة الإسلام . لا يوجد محاكمات عن طريق المحلفين . ويتم البت في القضايا الجنائية عن طريق القاضي الذي يلعب دورا هاما في مساعدة الشهود والمتهمين . وحسب القانون لزم على الدولة توفير محامين للمدعى عليهم من المعوزين في القضايا الجسيمة غير أن هذا لا يتم غالباً تطبيقه عمليا . طبقاً للقانون يعتبر ممثلو الإدعاء جزءاً من القضاء ومستقلين عن الحكومة ، غير أنهم أيضاً لهم دور في التحقيق في القضايا الجنائية . الشرطة في الغالب ورها ضعيف وتلعب دوراً محدوداً في تقديم القضايا متكاملة للمحاكم .

يعتبر المتهم بريئا حتى تثبت إدانته . يحق لمحامي الدفاع التشاور ونصح موكلיהם والترافق أمام القضاة وإن تجواب الشهود والتحقق من أية قرائن مقدم . كما يحق لجميع أنواع لمحامين بما في ذلك النساء ولقصر، الاستئناف في الأحكام الصادرة في حقه . المحاكم بشكل عام علنية غير أن في إمكان جميع المحاكم عقد جلسات مغلقة لأسباب تتعلق بالأمن العام أو الآداب العامة . وقد اشتكي متقاضون أجانب في نزاعات تجارية من أحكام متحيزه ضده .

بالإضافة إلى المحاكم الرسمية، سمح القانون بنظام العرف القبلي بالنسبة للقضايا غير الجنائية رغم أنه في الممارسة غالباً ما يقوم القضايا "القبليين" بـ بت في قضايا جنائية أيضًا. تكون لنتائج هذه الأحكام العرفية نفس قوة قرارات المحاكم إن لم يكن أدنى. المساجين بموجب النظام القبلي ليسوا متهمين رسمياً بجرائم جنائية ولكنهم متهمون أمام الملاً بخطيبته.

توجد محكمة متخصصة محاكمة أشخاص مدانين بأعمال الخطف ولقطع أو الهجوم على أنابيب النفط، أعمال أخرى من الحرابة، التخريب يتم اعتبارها خطراً عاماً. انظر القسم [، الفقرة b]. تمنح هذه المحكمة المتهمين نفس الحقوق الممنوحة للمتهمين في المحاكم الأخرى. وتدعي واجبها بشكل أكثر فاعلية واهتمام في منح حقوق المتهمين أكثر من المحاكم الاعتبادية الأخرى. ولا توجد أية محاكم عسكرية أو أمنية يتم فيها محاكمة مدنيين.

استمرت الحكومة في تنفيذ جهود إصلاح قضائية متواضع. خلال العام، قامت وزارة العدل بعقد سلسلة من الندوات في أنحاء البلاد لعزيزًا صلاح القضائي. طرأ بعض التحسن ليشمل زيادة مرتبات القضاة، زيادة ميزانية وزارة العدل ومشاركة القضاة في ورشات عمل ورحلات دراسية يديرها مسؤولو اقاضي أجنبى.

لم تصدر أي تقارير تفاد بعزل أفراد من النيابة لانتهاكهم القانون. استمرت الجهات الأمنية بالقيام بالاعتقال وتوجيه التهم وتحويل ملفات عدد من الأشخاص للنيابة رغم أنهم على صلة بعده حوادث إطلاق نار وتفجيرات وعمالة عنف أخرى. يزعم مواطنون ومنظمات حقوق الإنسان أن قوات الأمن لم تراعي تطبيق معايير سير الإجراءات القانونية في معظم هذه الحالات.

في 29 مايو، بدأت محاكمة خمسة عشر مشتبهاً متهمين بالانتماء لقاعدة والاشتراك في ارتكاب خمسة حوادث إرهابية بما في ذلك عمل خطة لاغتيال سفير أمريكي ومحاكمة سفارات أجنبى. أدعى المتهمون بأنهم لم يسمح لهم بالإطلاع كاملاً على أدلة الادعاء. خلص المراقبون إلى أنه تم إجراء المحاكمة حسب القانون وكانت عادلة بشكل عام. وقد تراوحت الأحكام من الإعدام إلى أحكام بالسجن بين خمسة إلى عشرة أعوام. استمعت المحكمة الاستئنافية للمرافعات المقدمة من جميع المتهمين في القضية، لكن لم يصدر عن محكمة الاستئناف أية أحكام مع نهاية العام.

في 7 يوليو، فتحت الحكومة ملف قضية تدمير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول ضد ستة من المشتبه بهم في تنفيذ العملية في عدن للعام 2000! وقد كان تقدير المراقبين لعملية إجراء المحاكمة بأنه عادلاً بصورة عامة رغم مخالفة هذا الرأي من قبل هيئة الدفاع . ومع نهاية العام، رفع المتهمون القضية لمحكمة الاستئناف التي لم تصدر قراراً مع نهاية العام .

استمرت الحكومة في دعواها بأن عبدالكريم الخيواني لم يكن سجيناً سياسياً حيث أنه أدين قانونياً في شهر سبتمبر لانتهاكه لقانون صحافة والمطبوعات والإدانة بالخيانة . انظر القسم ( ، الفقرة ) . سمحت الحكومةزيارة للخيواني بصورة محدودة من قبل منظمات غير حكومية عد . تم إلقاء القبض على المئات من المسلمين المناصرين لتمرد الحوثي وتم إيداعهم في السجن أثناء وبعد القتال المسلح في صعدة بفترة وجيزة . تم الإفراج عن غالبيتهم بعد مشاركتهم في الحوار الديني الفكري الذي ترعى علماء مسلمون . انظر القسم ( ، الفقرة ) في 10 أكتوبر، تم إصدار حكم بالسجن لمدة عشرة سنوات على القاضي محمد لقمان لاتهامه بإثارة الفرقة والنعرات الطائفية . كان القاضي لقمان قد عارض علينا الإجراءات الحكومية في صعدة ضد حسين الحوثي . انظر القسم ( ، الفقرة ) .

#### - التدخل تعسفياً في حياة الناس الخاصة والأسرية والمساس بحرمة المساكن وحرية تواجد :

يحرم الدستور التدخل في حياة الخاصة إلا أن قوات الأمن السياسي والداخلية تقوم بصورة ( وتنمية بتفتيش البيوت والمكاتب الخاصة ومراقبة الهواتف وقراءة البريد فضلاً عن التدخل في مسائل شخصية أخرى ، تذرعة حجج أمنية مزعوم . تمارس هذه الأمور بدون استصدار أوامر مدعومة قانوناً أو حتى تحت إشراف قضائي . تقوم قوات الأمن السياسي والداخلية أحياناً باحتجاز أقارب المتهمين بينما يتم البحث عن الفارين انظر القسم ( - الفقرة ) . كما يراقب مخبرو الحكومة الاجتماعات والتجمعات انظر القسم ( - الفقرة ب ) .

تقوم الحكومة بحجب المواقع الإباحية على الإنترنـت ، وبعض المواقع ذات الطابع السياسي . انظر القسم ( - الفقرة ) تزعم الحكومة أنها لا تراقب استخدام الإنترنـت ولكن تقوم سلطات الأمن السياسي حسب تقارير بقراءة رسائل الإلكترونية الخاصة .

يمعن القانون الاعتقال أو تسليم أمر الحضور للشهادة بين ساعات غروب الشمس والفجر . ومع ذلك ففي بعض الحالات يتم أخذ الأشخاص المشتبه بقيامهم ؛ عمال إجرامية من منازلهم في منتصف الليل وبدون إذن قضائي بالتفتيش في بعض الأحيان حيث يكون المشتبه به فارا، يتم احتجاز حد قاره بينما يتم البحث عن الشخص الفار . يستمر اعتقال هذا الفرد من الأسرة في الأثناء التي تفاوض فيها الأسر المعنية دفع تعويض عن ما يتم ادعاه من أخطاء اقترفت . عادة ما يتم تدخل الأسر، ورجال القبائل، وممثلي جهات غير حكومية للتوسط في حل مثل هذه القضايا .

لا يحق لمواطين الزواج من أجنبية دون الحصول على إذن من وزارة الداخلية أنظر القس ، غير أن هذا الإجراء لا يتمتع بقوة القانون ويبدو أنه ينفذ بصورة غير منتظمة .

#### ز. الاستخدام المفرط للقوة وانتهاك القانون الإنساني الدولي في الصراعات الداخلية والخارجي :

إنتهى التمرد الذي استمر في محافظة صعدة لمدة عشرة أسابيع في 10 سبتمبر بعد وفاة زعيم التمرد بدر الدين الحوثي . وبحسب تقديرات وسائل الإعلام، فقد قتل أكثر من 600 شخص، إلا أن العدد الفعلي لمن قتل من المدنيين ظل غير معروف . ظهرت تقارير مفادها أن السجناء من المتمردين تم إيداعهم الحبس الانفرادي . أنظر القس ، الفقرة )

القس ! : احترام الحريات المدنية ، ويشمل :

- حرية الرأي وحرية الصحاف :

كفل الدستور حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة وذلك في حدود القانون ، إلا أن الحكومة لم تحترم هذه الحقوق من حيث الممارس . وقد قام جهاز أمن الدولة، بما في ذلك جهاز الأمن القومي المنشاً حديثا، بممارسة التهديد والمضايقة للصحفيين لتأثير على التغطية الصحفية . على الرغم أن غالبية المواطنين لا يشعرون بالحاجة إلى الحيطة في مناقشتهم الخاصة للسياسة الخارجية والمحلي إلا أن البعض يتلزم الحذر في العلن خوفاً من مضائق قد يتعرضون لها إن هم انتقدوا الحكومة . يجرم قانون الصحافة والمطبوعات للعام 1990 انتقاد شخص ورئيس الدولة ... بطريقة تفتقر للنقد البناء . وكذلك نشر أية معلومات كاذبة "

والتي قد تنشر الفوضى والبلبل، وكذلك نشر أي تقارير مزيفة تهدف إلى الإساءة إلى بلد عربي أو صديق أو إلى علاقتـ " باليمـ .

تؤثر وزارة الإعلام على وسائل الإعلام عبر سيطرتها على معظم المطبع من خلال دعمها المالي لصحف معينة وملكيتها لمصادر لبث التلفزيوني والإذاعي الوحيدة في البلا. تمتلك فقط القليل من الصحف مطب . خاصة بها . وتوجد ستة صحف حكومية، وتسعة عشر مستقلة، وأربعة عشر صحيفة حزبية . ويوجد حوالي ثمانين مجلداً ٠ % منها أهلية ٠ % منها ، كومية أو مدعومة حكومياً ، ٠ % منها حزبية . تقوم الحكومة بانتقاء المواد التي يتم إذاعتها على التلفزيون والإذاعة في نشرات الأخبار وغالباً لا تسمح ببث التقارير التي تتقدّم الحكومة . قامت الحكومة بث مناقشات مجلس النواب تلفزيونياً لكـ لها تقوم تقييـها بصورة منتهـة لـ حـذف الـ انتقـادات .

تحدد لوائح قانون الصحافة ضرورة أن تلتزم الصحف بتقديم د ب سنوي إلى الحكومة لتجديد ترخيصها، كما يجب أن تبرز إثباتاً بملكية 4375 دولار أمريكي 700,000 ألف ريال يمني ) كرأسمال تشغيلي . لم ترد أي تقارير عن رفض التسجيل لصحف خلال العام ، إلا أنه كانت هناك تقارير عن إلغاء الحكومة تصريح إحدى الصحف وأغلقت إحدى المجلات . أغلقت الحكومة إحدى الصحف بزعم أنها لم تلتزم بالموعد النهائي للتسجيل . في 6 نوفمبر ، أبلغت الحكومة العديد من الجهات الصحفية بأنه لن يتم إصدار تصاريح صحفية جديدة وذلك لأجل غير محدود

في شهر يونيو، صرخ الرئيس علناً بانتهاء ممارسات اعتقال الصحفيين، غير أن اعتقال الصحفيين استمر من حيث الممارسات. خلال العام، زادت الحكومة من ضغوطها على الصحف المستقلة والحزبية. وأورد بعض العاملين في الصحف المطبوعة تقارير تفيد عن قيام الحكومة بحالات مرض يقات عديدة تتضمن مكالمات تهديد هاتفية لهم ولأفراد أسرهم، التهجم على منازلهم، الاعتقال لفترات قصيرة، والمراقبة والتتبع الشخصي لتحركاته. يمارس الصحفيون رقابة ذاتية على أنفسهم خوفاً من رد فعل الحكومة. أعلنت الحكومة أيضاً أنه سيتم اتخاذ إجراءات قضائية ضد كل من عم المتمرد الحوثي بعد الانتهاء من عملية تحقيق شاملة في عملية التمر. ظل التحقيق مستمراً حتى نهاية العام.

حكم صحفيون وصدرت بحقهم أحكاما قضائية لكتابتهم مقالات تتقدّم الرئيس أو لتناولهم قضايا ذات حساسية للناظا . في 14 ابريل، تم إلقاء القبض على صحفي مغمور لكتابته تقريرا يتحدث عن محاولة اغتيال مزعومة لإبن الرئيس، وتم الحكم

عليه بدفع غرامة مالية وحظره من الكتابة لفترة ستة أشهر . في 17 مايو ، صدرت أحكام بالسجن ضد ثلاثة صحفيين تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر بالرغم من أن تنفيذ الأحكام كان معلقاً بانتظار الاستئناف . لم يتم الشروع في الاستئناف حتى نهاية العام .

في 2 يونيو ، قامت الحكومة بإغلاق صحيفة الشموع لمدة ثلاثة أشهر ، وفرضت عليها غرامة مالية بمقدار 70 \$ حوالي 50000 ريال يمني ) لنشرها قائمة بأسماء بنوك عليها ديوناً للبنك المركزي . وقد حكم على رئيس التحرير بالسجن لمدة عام كامل . تم تعليق تنفيذ الحكم بانتظار الاستئناف . لم يتم الشروع في أعمال الاستئناف حتى نهاية العام .

في 5 سبتمبر ، أغلقت الحكومة صحيفة الشورى لمدة ستة أشهر . وتم الحكم على رئيس التحرير عبدالكريم الخيواني بالسجن لمدة عام كامل لنشره مقالات تنتقد طريقة لرئيس في تعامله مع تمرد الحوثي ، والتوريث ، وتناولت انتقادات أخرى للحكومة . بالرغم من الدعوات المتكررة من قبل الأحزاب ، والنقابات ، والمنظمات الغير حكومية وكذلك الجماعات الدولية بإطلاق الخيواني ، إلا أن الحكومة رفضت ذلك . إضافة لذلك ، قامت الحكومة باستدعاء واستجواب سبعة كتاب آخرين من نفس الصحف . وقد تم إبلاغهم أن قد يتعرضون أيضاً للمقاضاة . لم تنقل القضية للإستئناف مع نهاية العام .

قامت نقابة الصحفيين اليمنيين بالدفاع عن حرية الصحافة وأشهرت إعلامياً الهموم المتعلقة بحقوق الإنسان . أدانت النقابة بقوة الإجراءات حكومية الأخيرة التي أدت إلى إغفال العديد من المنشورات وسجن صحفيين .

يصدر مسئولوا الجمارك الا طبوعات الأجنبية التي تعتبر مثيرة للغرائز الجنسية أو تلك التي عترض عليها بسبب مضمونها الديني أو السياسي . وردت تقارير خلال العام تفيد أن وزارة لا يام آخرت توزع الصحف اليومية الدولية الصادرة باللغة العربية في محاولة منها لتخفيف مبيعاتها في البلا . تراقب السلطات المطبوعات الأجنبية وتدرك ذلك التي تعتبرها خطراً علىصالح الوطن .

على مؤلف الكتب استصدار ترخيص من وزارة الثقافة لنشر كتاب ، وعلى المؤلف أن يس ، وانسخاً من أعمالهم إلى الوزار . وفي العادة لا يتعامل الناشرون مع أي مؤلف لم يحصل على الترخيص . تم الموافقة على معظم الكتب إلا أن الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً .

لا تفرض الحكومة حظراً على استخدام الإنترنت ولها تحظر الدخول إلى بعض المواقِ . انظر القسم ، الفقرة ( )

قيدت الحكومة من حرّات الأكاديمية إلى حد ما مدعية بضرورة ذلك نظراً لحركات سبيس الجامعات . في 23 أغسطس، اعتقل الأمن السياسي أربعة من أعضاء اتحاد طلاب اليمن في محافظة المحويت وأودعهم السجن وذلك بعد فوز أعضاء حزب الإصلاح المعارض في الانتخابات الطلابية .

#### د - حرية إقامة التجمعات السلمية و منظمات :

يكفل الدستور حرية التجمع، مع ذلك تحد الحكومة نممارسة هذا الحق . دعي الحكومة أنها تحظر وتوقف بعض المظاهرات لمنعها من التحول إلى حالات ؛ غب و عنف . في شهر فبراير، قامت السلطات باستخدام القوة في تفريق، و اعتقال، و احتجاز 112 إثيوبيا، من الرجال والنساء والأطفال، أثناء قيامهم باعتصام خارج المكتب الرئيسي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في صنعاء . تم الإفراج عن النساء والأطفال، والذين كانوا يشكلون نصف المحتاجين، بعد يومين من احتجازهم، أما عضو المحتاجين من الرجال فقد ظلوا رهن الاعتقال لفترة تصل حتى شهر . تطلب الحكومة الحصول على تصريح للقيام بمظاهرة وتقوم بإصدار هذه التصاريح روتينياً . يقوم مخبرو الحكومة بمراقبة الاجتماعات والتجمعات .

في 6 يونيو، قامت قوات الأمن بإطلاق أعيرة نارية في الهواء لتفرق حشد من الطيارين المضربين انظر القسم ، الفقرة بـ ( ) . وفي 3 و 6 سبتمبر، منعت الحكومة خروج مظاهريتين تتقد طريقة تعامل الدولة مع قضية تمرد الحوثي انظر القسم ، الفقرة ( ) . وفي 28 نوفمبر، قام رجل من أفراد الأمن بإطلاق النار نحو مجموعة من المتظاهريين أمام أحد المحاكم في مدينة عدن . وقد أدى ذلك الحادث إلى مقتل وجرح شخصين . وقد كان المتظاهريين يتبعون محكمة فرد من أفراد جهاز استخباراتي متهم بجريمة قتل . أبدعت الشرطة آنذاك أن جماعة المتظاهريين خرجت عن السيطرة . لم يتم اتخاذ إجراءات لاحقة بهذه الحادثة مع نهاية العام .

كفل الدستور حق حرية تأسيس منظمات تحترم الحكومة عموماً هذا الحق على أرض الواقع . في بعض الحالات، قام حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم بممارسات سعى من خلالها السيطرة على بعض المنظمات الغير حكومية والمهنية

من خلال التأثير على عمليات الانتخابات الداخلية فيها . أنظر القس ٥ ، الفقرة  
بـ )

تعالت الحكومة إلى حد ما مع المنظمات غير الحكومية بالرغم من شكوى هذه المنظمات من تقصير في تجاوب ، سئولي الدولة مع مطالبها المالية ويعزى مسؤولية هذا التقصير من قبل الحكومة جزئياً إلى غياب الموارد المادية والبشرية .

على جميع الأحزاب السياسية التسجيل طبقاً لقانون الأحزاب السياسية والذي ينص على أن يكون لكل حزب 75 عضواً مؤسساً 2500 عضواً . أنظر القس ٦ .

#### - حرات الديني :

يكفل الدستور حرية الممارسات الدينية ، ومع ذلك فقد فرضت الحكومة بعض القيود في بعض الحالات . بين الدستور أن الإسلام هو دين الدولة . معتقدات الديانات الأخرى حرية العبادة طبقاً لمعتقداتهم وارتداء زينتهم وملابسهم الدينية المميزة لهم ، غير أن الشريعة تحرم التحول من الدين الإسلامي إلى ديانات أخرى ، كما تمنع غير المسلمين من عمليات التبشير . لبناء أي دور من دور العبادة فإن الحكومة تطلب مقابل ذلك الحصول على الإذن ، ولا تجيز لغير المسلمين توقيع مناصب قيادية .

في الإسلام يعتبر تحول المسلم إلى دين آخر ردة تفسر من قبل الحكومة على أنها ريمة عقوبتها الموت . لم ترد تقارير تشير إلى توجيه تهم بهذه الجريمة أو إجراء مذكورة من قبل السلطات بهذا الخصوص .

السياسة الرسمية للحكومة لا تمنع أو تحد عقوبة حيازة المؤلفات الدينية غير الإسلامية .

تقام الصلوات للمسيحيين الكاثوليك والبروتستانت والاثيوبيين في أماكن عديدة دون تدخل الحكومة .

تقوم المدارس العامة بتدريس الإسلام وليس أي ديانة أخرى ومع ذلك معظم غير المسلمين هم من الأجانب الذين يدرسون في المدارس الخاصة .

اتخذت الحكومة خطوات منع تسييس المساجد في محاولة منها لوقف التطرف . ويشمل ذلك مراقبة خطب المساجد التي تحرض على العنف أو أي بيانات سياسية أخرى تعتبرها الدولة مضررة بها من العا . تتمتع لمنظمات الإسلامية الخاصة

روابط مع مجموعة المنظمات الإسلامية العالمية، كما كانت هذه المنظمات تدير مدارس خاصة في الماضي، غير أن الحكومة كانت تراقب أنشطتها ومن خلال الوزارة المعنية بالشؤون الدينية، قامت الحكومة برعاية حدث : الأول في إبريل حيث شارك حوالي 350 إماماً في دورة تدريبية لمناهضة التطرف في الإسلام.

وفي الفتر 0 24 من شهر يونيو، شارك ما يزيد عن 270 من علماء المسلمين والأئمة والوزراء المعينين بالشؤون الدينية من البلدان الإسلامية في لقاء نوتش فيه طرق تعزيز الجوانب المعتدلة والسمحاء للدين الإسلامي، وكيفية التفريق بينه وبين التطرف والإرهاب .

عقب توحيد شمال وجنوب اليمن في عام 1990 م تم دعوة أولئك الذين صودرت ممتلكاتهم من قبل الحكومة الشيوعية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة آنذاك (بمن فيهم المؤسسات الدينية) للمطالبة باستعادة ممتلكاته ، ومع ذلك فإن تنفيذ الإجراءات بهذا الصدد كان محدوداً للغاية وأعيد عدد قليل جداً من الممتلكات إلى ملوكها السابقين .

يقوم القانون المبني على أحكام الشريعة وكذلك العادات الاجتماعية بالتمييز ضد المرأة انظر (قس ٢).

لم ترد أية تقارير تشير إلى صرارات معادية للسامية ضد اليهود أو الممتلكات اليهودية . هاجر تقريباً كل السكان اليهود في اليمن والذين كانوا يشكلون يوماً مجموعة كبيرة . أصدرت الحكومة في شهر يونيو بياناً تتهم فيه اليهود المقيمين في شمال البلاد بدعم حركة التمرد التي قادها الحوثي في صعد . بعد ذلك بفترة وجيزة سحت الحكومة البيان والذي كان قد تناقلته وسائل الإعلام . بعد محاولات الحزب الحاكم دعم مرشح من اليهود اتخذت اللجنة العليا للانتخابات سياسة تتصل على منع غير المسلمين من الترشح للبرلمان انظر (قس ٣) . لم يتم فرض قيود قانونية على عدة مئات من اليهود الذين لا يزالون موجودين في البلاد رغم وجود قيود تقليدية على أماكن سكنهم وكذلك اختيار حرفهم انظر (قس ٤).

لمزيد من التفاصيل انظر إلى التقرير الدولي الصادر حول حرّات الدينية للعام 2004 على الوصل :

<http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2004/35512.htm>

- حرية التنقل داخل البلاد وحرية السفر والهجرة والعودة إلى الوطن ، والمنفي :

يكفل القانون هذه الحريات، وتبدي الحكومة احتراما لها، مع وجود بعض القيود المفروضة . تضع الحكومة بعض القيود دى حرية حركة النساء ، والأجانب، والسواء . ويطلب من المجموعتين الأخيرتين الحصول على تصريح من الحكومة قبل السفر . لا تقييد الحكومة حرية السفر الداخلي، غير أن الجيش وقوات الأمن تقيم عدة نقاط تفتيش على الطرقات .

يقوم رجال القبائل المسلحون في مناطق معينة ، بين الحين والآخر ، بوضع نقاط تفتيش خاصة بهم أو العمل إلى جانب سلطات الجيش والأمن و عرض المسافرين للمضائق الجسدية ، السرقة أو دفع الرشاوى .

لا تحد الحكومة بشكل روتيني من السفر إلى الخارج أو تمنع الحق في الهجرة أو العودة إلى البلا . وحسب التقليد ، لى نساء الد صول على إذن من أحد أقارئن الذكور قبل التقدم طلب الحصول على جواز سفر . عادة ما يطلب مسئولو الأمن عند نقاط التفتيش الحكومية من لمهاجرين واللاجئين المسافرين داخل البلاد إبراز تأشيرة الإقامة أو بطاقة هوية اللاجئ .

يحرم القانون اللجوء للنبي الجيري، ولم تلأ الحكومة لذلك عملية .

استمرت الحكومة خلال العام بترحيل عدد غير معروف من ا' جانب والذين كان العديد منهم يدرسون في مدارس إسلامية دينية، ويعتقد أنهم يقيمون بصورة غير شرعية في البلا . وتدعى الحكومة أن هؤلاء الأشخاص كانوا مشتبهين بالتحريض لأعمال العنف أو تورط في أعمال إجرامية من خلال تشجيع التطرف الديني . قامت الحكومة بترحيلهم مستندة لقوانين النافذة والتي تتصل على ضرورة أن يقوم جميع الأجانب بالتسجيل لدى الشرطة أو سلطات الهجرة خلال فترة شهر من وصول البلا .

على الرغم أن القانون لا يشتمل دى نصوص تمنع لجوء السياسي أو تمنع وضدية اللاجيء للأفراد الذين تطبق عليهم نصوص معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بأوضاع اللاجئين الصادرة عام 1951 م أو البروتوكول التابع لها الصادر في 1967 ، لم ترد تقارير عن ترحيل أشخاص عنوة إلى بلد يكونون فيه عرضة لـ عمال التعسف . وتعد لا من عضواً للمعاهدة والبروتوكولا . تستمرة الحكومة في منع وضعية اللاجيء لصوماليين الذين وصلوا اليمن بعد 1991 .

تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي . قامت السلطات في أوقات باعتقال وسجن عدد غير معروف من اللاجئين الغير موثقين دون توجيه لهم لها . انظر قسم ، الفقرة :

## القسم ١ : احترام الحقوق السياسية : حق المواطنين في تغيير حكومتهم

كفل الدستور لمواطني الحق في تغيير حكومتهم إلا أن هناك قيوداً في ذلك من الناحية العملية . طبقاً للقانون فإن البرلمان هو من يقوم بمسئلة الحكومة ومع ذلك لم يتمكن البرلمان بعد من أن يصبح موازناً فعالاً للسلطة التنفيذية . فسلطة اتخاذ القرار والسلطة السياسية الفعالية توجد في أيدي جهاز التنفيذي وعلى وجه الخصوص الرئيس . بالإضافة إلى ذلك يحظر الدستور إنشاء أحزاب ، ناقضة لسلام وتعارض أهداف الثورة أو تنتهك التزامات اليمن الدولي .

رئيس الجمهورية ، الذي يعين الوزراء الذي يقوم بدوره بتشكيل الحكومة التي تتكون من 35 وزير . يتم انتخاب البرلمان في انتخابات شعبية . وقد اعتبر مراقبون دوليون الانتخابات النيابية في أبريل 2003 أنها كانت حرة ونزيهة إجمالاً ، مع ذلك كان هناك بعض المشاكل المتعلقة بالمقرئين دون السن القانونية ، مصادرة صناديق الأقتراع ، ترويع الناخبين وشراء الأصوات . إضافة إلى ذلك أفادت تقارير المراقبين الدوليين أن بعض المسؤولين زعموا أنهم منعوا من الموافقة على لنتائج التي تمنح لفوز لأحزاب المعارضة . أفادت التقارير بمقتل ثلاثة أشخاص على الأقل وأصابة شخص واحد في اشتباكات مسلحة بين أنصار المتافسir . لم تحصل حوادث اعتقال . حافظ حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس الجمهورية على أغلبيته المطلقة في البرلمان . دللي نسبة 5 % من الناخبين المؤهلين بأصواتهم ثمانية مليون ناخب ) والآن تشكل النساء 3 % من هذه النسبة .

تم انتخاب علي عبد الله صالح ، والذي يعد رئيس الجمهورية ، رئيس المؤتمر الشعبي العام ، لفترة خمس سنوات من خلال أول انتخابات رئاسية مباشرة على مستوى اليمن في 999 م وحاز خلالها على نسبة ٥٣% من الأصوات . في العام 2001 تم تعديل فترة رئيس الجمهورية من 5 إلى 7 سنوات . ينص الدستور على أن يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق انتخابات شعبية من بين مرشحين اثنين على الأقل يصادق على هما البرلمان . بالرغم من حقيقة أن المنافس

الوحيد للرئيس في الانتخابات كان عضواً في حزب الرئيس، إلا أن المنظمات الغير حكومية، والسفارات الأجنبية، ومرافقين من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وجدوا أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة . أما مرشح اليسار من تحالف المعارضة لم يحصل من البرلمان الذي يسيطر عليه المؤتمر الشعبي العام على العدد الأدنى المطلوب من الأصوات لتأهيله لخوض الانتخابات .

يخول الدستور البرلماني حق استحداث القوانين إلا أنه لم يتم بذلك حتى الآن فعليه . إضافة إلى ذلك تستشير الحكومة وبصفة روتينية كبار اقتصاديين في البرلمان بينما عندما تقام بآعداد متساوية وانين وظيفة ها . . ينصب نشاط البرلمان الأساسي على مناقشة السياسات التي طرحتها الحكومة على البرلمان . على الرغم أن حزب المؤتمر الشعبي العام يتمتع بأغلبية مطلقة ، إلا أن البرلمان رفض أو جلبت في تشريعات هامة قدمتها الحكومة وفرض عليها تعديلات هام . انتقد البرلمان الحكومة أيضاً من جراء بعض الإجراءات بما في ذلك قضية المحتجزين ، الفساد الحكومي ، وجوانب متعلقة حملة الحكومة في مكافحة الإرهاب . عادة ما دعى الوزراء إلى البرلمان للدفاع عن مشاريع إجراءات وسياسات أو تشريعات حكومية بالرغم من أنه رفض الحضور في بعض الأحيان جلسات المسائل . في بعض الأحيان ، وجه بعض البرلمانيين نقداً لاذعاً خلال هذه الجلسات .

يوجد العديد من الأحزاب السياسية . يهيمن المؤتمر الشعبي العام على البرلمان ، وبعد حزب الإصلاح الحزب الوحيد الآخر ذو أهمية بعد المؤتمر . يجب أن تكون جميع الأحزاب مسجلة حسب قانون الأحزاب السياسية والذي ينص على أن يكون لكل حزب خمسة وسبعين عضواً مؤسساً وأن لا يقل عدد أعضاء عن 2500 عضو . ويحتاج بعض المعارضين على عدم قدرتهم تشكيل أحزاب جديدة بسبب الشروط القانونية الكبيرة والمعيبة والمتعلقة بالحد الأدنى لعدد القياديين ، المؤسسين الذي يشترط على أي حزب أن يتمتع به . عاد الحزب الاشتراكي اليمني وعدد من الأحزاب الصغيرة المشاركة بفاعلية في الحياة السياسية من خلال المشاركة في انتخابات المجالس المحلية للعام 2001 ، وفي الاستفتاء على الدستور ، وفي انتخابات البرلمانية في إبريل 2003!

ينص القانون على ضرورة أن تكون الأحزاب السياسية عبارة عن منظمات وطنية نشطة ، لا تحصر عضويتها في منطقة معينة . يمنع القانون إنشاء الأحزاب على أساس مناطقي ، أو قبلي ، أو طائفي ، أو مهني ، أو عرقي أو على أساس جنس محدد . نعم الحكومة بتقديم دعم مادي لـ حزب السياسية بما في ذلك ، باللغة صغيرة لنشر صفحها الخاصة .

شكل الفساد مشكلة خاصة في الجانب القضائي . خلال العام، أصبح البرلمان أكثر فاعلية في تناول قضایا الإصلاح الاقتصادي والفساد، حيث حقق فوزاً كاسحاً من خلال التصويت على إلغاء اتفاقية نفط مشبوهة تم الترتيب لها من قبل وزارة النفط، وحيث طالب البرلمان تحويل وزراء عدة مسؤولية وتبعات ذلك . استمر البرلمان في دعوته السلطة التنفيذية بإصلاح الحكومة إداريا، بما في ذلك تحقيق الامركزية المالية، محاربة الفساد، وتقديم عرض واضح وشفاف لما تعقده الحكومة من اتفاقيات .

ترى سلطة الدولة الرسمية في صنعاً . ويشتكي الكثير من المواطنين وخصوصاً في المناطق الحضرية من عدم قدرة الكيانات المحلية والمحافظات على اتخاذ القرارات السياسية والإيرادية . يسهم قانون السلطة المحلية في تحقيق لامركزية السلطة من خلال إنشاء مجالس للمديريات والمحافظات منتخبة محلياً، ويترأسها محافظين يتم تعيينهم من قبل الحكومة . تم إجراء أول انتخابات مجالس محلية بالتزامن مع الاستفتاء على الدستور الذي أجري عام 2001 . ومع نهاية العام، لم يكن قد تم تشكيل العدد القليل من المجالس المحلية، غير أن الكثير منها كان لا يزال يأني من الحاجة لمصادر التمويل اللازم . في بعض محافظات الجمهورية مارس بعض زعماء القبائل حرية كبيرة في تفسير وتنفيذ القانون .

يحظى القانون على توفير درجة من الشفافية وتحقيق إمكانية الوصول للمعلومات . ويكتفى قانون الصحافة والمطبوعات للصحفيين جزءاً معيناً من إمكانية الحصول على المعلومات حول التقارير والمعلومات الحكومية، إلا أنه ومن حيث الممارسة، فإن الحكومة لا تكفل سوى إجراءات ضئيلة لضمان الشفافية، إنزال عروض المناقصات بشكل مفتوح، أو التنافس الفاعل حول ما تمنحه الحكومة من تعاقدات . إجراء أعمال محاسبية دقيقة حول الافتراضات لا يتم بشكل زمني دقيق إلا بصورة نادر . لا توفر الحكومة إلا النذر اليسير من المعلومات على الإنترنэт، غير أن غالبية المواطنين غير مشتركين في الخدمة .

بالرغم من مشاركة المرأة في الانتخابات وشغلها لمناصب حكومية، إلا أن العادات والتقاليد الثقافية المتغذرة في تفاصير دينية حدت من إمكانية حصول المرأة على هذه الحقوق، وأعداد النساء اللواتي يشغلن مناصب في الجانبين الحكومي والسياسي لا يتتناسب مع ما يمثلنه من نسبة في عدد السكان . انظر القسم . وتنقل النساء بشكل متباين مناصب قيادية رفيعة في الحكومة .

خلال العام، تمكنت مجموعة من النساء تنتمي للأحزاب السياسية الكبيرة من التوصل إلى اتفاقية مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء لإنشاء إدارة للمرأة ضمن اللجن .

لم يشارك ، ثير من الأداء - وهم أقلية عرقية صغيرة ممن قد ينحدرون من أصول ريق آر ن - في العملية السياسية لعوامل اجتماعية واقتصادية . لا يسمح لغير المسلمين من الترشح لشغل مقاعد في البرلمان . وقد تم التوصل لهذه السياسة من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في العام 2001 بعد أن حاول المؤتمر الشعبي العام الحاكم بدعم مرشح يهودي . ويس هناك أي تقارير موثوقة فيد بان // فراد الذين يعانون من إعاقات جسدية لا يسمح لهم بالمشاركة في العملية السياسية .

#### **القس ١ : موقف الحكومة تجاه تحقيق المنظمات الدولية وغير الحكومية في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان**

ينظم قانون الجمعيات والمؤسسات عملياً إنشاء المنظمات الغير حكومية وكذا أنشطتها . عملت عدد من المنظمات المحلية والدولية لحقوق الإنسان وبدون قيود في التحقيق في قضايا حقوق إنسان ونشر تقاريرهم حوله . وقد كان مسؤولي الحكومة في بعض الأحيان معاوين ومتحاورين مع وجهات النظر التي طرحتها هذه المنظمات، غير أن المنظمات الغير حكومية لا تكت من وجود قصور في تجاوب ، سئولي الدولة في بعض الحالات مع مطالبها . خلال العام هدفت بعض المبادرات التي رعتها الحكومة ، وخاصة وزارة حقوق الإنسان، إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الغير حكومية . ظهرت تقارير مفادها أن عدداً قليلاً من المنظمات الغير حكومية لم يتم دعوتها للمشاركة في بعض هذه الأنشطة .

نشطت العديد من المنظمات الغير حكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في عملها خلال العام . من تلك المنظمات، مركز المعلومات والتأهيل حقوق الإنسان ، الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات، منتدى الشقائق العرب لحقوق الإنسان ، منظمة دعم التوجه المدني الديمقراطي . بالرغم من أن بعض المنظمات الغير حكومية حضيت بدعم الحكومة أو الحزب الحاكم، فقد حضيت أيضاً منظمات أخرى بدعم أحزاب معارضة والبعض كانت مستقلة تماماً . مارست القليل من المنظمات الغير حكومية رقابة ذاتية على أنشطتها .

تمنح الحكومة اليمنية منظمة العفو الدولية، ومنظمة واتش لحقوق الإنسان، وبرلمان الاتحاد الأوروبي، ولجنة حماية الصحفيين، إمكانية الإنقاء بالمسؤولين والاطلاع على السجلات، وزيارة معسكرات اللاجئين والسجون . انظر قسم ١ - الفقرة [ ]. ويوجد لدى لجنة الدولية للصليب // حمر ممثل مقيم دائم في البلاد يقوم بزيارات تفقدية للسجون على مدار العام ، بالرغم من فرض قيود حول إمكانية دخول السجون التابعة للأمن السياسي .

قامت وزارة حقوق الانسان والتي أنشئت في العام 2003 بمحاولات تسعى رفع مستوى الوعي بحقوق الانسان من خلال حملات التوعية الشعبية ، تدريب ناشطين في مجال حقوق الانسار ، والمساهمة في مؤتمرات عد . وعن طريق آلية جديدة للتعامل مع الشكاوى قامت الوزارة بحل عدد غير معروف من قضايا حقوق انسان من بين 500 قضية وذلك بالتنسيق بشكل اساسي مع وزارات أخرى ومؤسسات حقوق انسان غير حكومية . يس نتج المراقبون أن النظام الجديد المتبع كان عمليا وتمتع بإمكانيات كبيرة لتحقيق النتائج، وبأنه كان لا يزال من المبكر كثيرا تقييم مدى فاعليته .

### القس ٢ : التمييز والانتهاكات المجتمعية، والاتجار بالأشخاص :

نص الدستور على أن كافة المواطنين متساوون في الحقوق ، الفرص والواجبات؛ غير أن هناك تمييزا قائما على أساس العرق والجنس وعاقة . غالبا ما وثُرَّ موافق الثقافية انه رسمة على قدرة امرأة من التمتع بالمساواة في الحقوق .

#### المرا :

تكلف القوانين حماية المرأة من العنف الموجه ضدها؛ غير أن هذه الجزئية القانونية نادراً ما يتم مراعاة تنفيذها . وبالرغم من التقارير التي تتحدث عن شيوع ظاهرة اعتداء الأزواج على زوجاتهم إلا أن هذه التقارير غير موثقة عموما . حالات العنف ضد النساء والأطفال تعتبر شأنًا أسرى ، عادة لا يتم إبلاغ الشرطة عنه . نظراً تاً لـ وعادات المجتمع يتوقع من المرأة التي تتعرض للأذى من زوجها أن ترفع شكواها إلى أحد أقاربها الذكور بدلاً من السلطات ) والذي يقوم بدوره باـ دخل نيابة عنها وترتيب مسكن لها إن لزم الأمر . يوجد في عدن ملجاً صغيراً لمساعدة ضحايا العنف من النساء وكذلك خطوط هاتفية ساخنة في كل من صنعاء وعدن لهذا الغرض والتي كان لها نجاحاً متواضعا .

يحرم القانون الاغتصاب غير أنه يعد مشكلة واقع . تصل عقوبة الاغتصاب إلى 15 سنة في السجن؛ غير أنه من النادر تنفيذ تلك العقوبات .

استمرت الصحفة ونشطاء حقوق المرأة ووزارة حقوق الإنسان في التحقيق أو نشر أخبار عن ممارسات انتهاك حقوق المرأة . وقامت خلال العام منظمة غير حكومية بالتعاون فيما بينها وبين وبالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان بعقد

مؤتمرات عدّة حول حقوق المرأة تناولت قضيّاً العنف ضد المرأة ، جرائم الشرف، ورفع مستوى التمثيل السياسي للمرأة .

يحرّم القانون ختان الإناث؛ غير أنه تم ممارستها بشكل محدود . وختلف نسبة ممارسة ختان الإناث بشكل كبير حسب المنطقة التي يتم فيها . ، يستمر العام بين في مجال الصحة والمسؤولين الحكوميين بصورة نشطة بدفع الناس نحو التوقف عن هذه الممارسات .

يعتبر البغاء محظياً غير أنه . اصل على أرض الواقع . عقوبة البغاء هي السجن لمدة تصل إلى 3 سنوات أو غرامة مالية . في ظاهرة جديدة، ظهرت تقارير كثيرة عن قدومن عراقيات إلى البلد للعمل في مجال البغاء انظر القس ، الإتجار بالأشخاص )

يحمل القانون الجزائري مرونة في التعامل مع الشخص المدانين بارتكاب جرائم الشرف ' وهو الاعتداء جسدياً أو القتل للنساء اللاتي عتقد قيامهن بارتكاب سلوك منحرف أو لا أخلاقي . ، نص الأحكام القانونية المرتبطة بالعنف ضد المرأة بأن الرجل المدان يجب أن يعاقب بالإعدام على قدره امراً . غير أن الزوج الذي يقتل زوجته وعشيقها يمكن أن يعاقب بدع الغرامة أو بـ . جن لفترة لا تجاوز اعام واحد .

التقاليد الاجتماعية والنفسير المحلي لشريعة الإسلام نتج عنه وجود هـ يز ضد المرأة . فالرجل سمح له بالزواج من أربعة نساء غير أن قليلاً جداً يمارسون ذلك . ، ويحدد القانون سن الأدنى لزواج بخمسة عشر عاماً إلا أن القانون بصورة عامة لا يتم تطبيقه وتتزوج بعض الفتيات في سن الثانية عشر . انظر القس ، الأطفال ) تنتشر بشكل واسع مسألة دفع مبالغ مالية في مهور الزواج بالرغم من وجود محاولات لتخفيف حجم المبالغ المدفوعة .

يوجب القانون طاعة المرأة لزوجها . ويستطيع لرجل تطليق زوجته دون تبرير ذلك في المحكم . للمرأة الحق القانوني في الحصول على الطلاق ولكن عليها تقديم مبرر لذلك غير أن لذلـم اعتبارات سلبية عديدة اجتماعية، وعملية، ومادية .

حسب التقليد المتبـع، يتطلب من المرأة التي ترغب السفر إلى الخارج أن تحصل على تصريح من زوجها أو أيها وذلك للحصول على لجوـاز وكذلك السفر انظر القس - فقرة ) . ويتوقع عادة من الأقارب الذكور مراقبة المرأة أثناء سفره ،

غير أن تطبيق هذا الشرط لا يتم بشكل دائم . ذكرت بعض النساء أنه كان بإمكانهن السفر بحرية دون مراقبة أحد الذكور .

سمح شريعة الإسلامية للرجل المسلم الزواج من امرأة غير مسلمة غير أنه لا يسمح للمرأة المسلمة الزواج من غير المسلمين . لا يحق النساء إضفاء الجنسية لأزواجهن الأجانب ؛ غير أنه يحق لهن نقل الجنسية لأبنائهن المولودين من أزواج أجانب . على الزوجة الأجنبية أن تبقى في الباد عامين متواصلين لتتمكن من الحصول على إقامة .

وطبقاً لرار وزارة الداخلية فإن على أي مواطن أو مواطنة يرغب الزواج من أجنبي الحصول على ترخيص بذلك من الوزار . إذا رغبت امرأة يمنية في الزواج من أجنبي فإن عليها تقديم دليل على موافقة أبويها على هذا الزواج إلى وزارة الداخلية . كما أن "لى المرأة الأجنبية التي ترغب الزواج من يمني أن تثبت للوزارة أنها تتحلى بخلق وسلوك قويمين" وأنها خالية من الأمراض المعدية .

استمرت الحكومة في دعمها حقوق المرأة وكما هو مثال على ذلك ما هو وارد في القانون اليمني وما يجري من توسيع دور المرأة للمشاركة في الحياة العام . وقد عمل رئيس الجمهورية والحكومة على تشجيع النساء بقوة على التصويت في الانتخابات ودعم العديد من المؤتمرات التي أقامتها منظمات غير حكومية لتوسيع دور مشاركة المرأة في الحياة السياسي .

وبحسب إحصائيات الحكومة ي عام 2002! تقدر نسبة الأمية لدى النساء بـ 7.5 % مقارنة بـ 27.7 % لدى الرجال تقريباً . يقدر معدل الخصوبة بـ 6.5 طفل لكل امرأ . لا تحصل غالبية النساء إلا على الحد الأدنى من الرعاية الصحية الأساسي .

عموم النساء في الجنوب ، وخاصة في عدن ، كثرة تعليما ولدين بشكل أو بأخر فرص عمل أكبر من نظيراتهن في الشمال . إلا أنه ، منذ الحرب الأهلية عام 1994م أصبح عدد النساء العاملات في الجنوب في تناقص وذلك ليس بسبب الركود الاقتصادي فحسب بل أيضاً بسبب تزايد الضوضاء التقافية القادمة من الشمال . وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة // نمائي تشكل عمالة الإناث نسباً 9 % من مجمل القوى العاملة المدفوعة الأجر . خلال عام 2003 ، قامت الحكومة بتعديل قانون يستلزم على كل مؤسسة في القطاعين العام أو الخاص يعمل لديها ما يزيد

عن 50 إمرأة أن تقدم مساعدة تتعلق برعاية أطفال النساء العاملات لديها ، غير ن هذا لم يتم تطبيقه على أرض الواقع .

ينص قانون العمل على أن النساء تتساوی مع الرجال في ظروف وحقوق العمل، غير أن ناشطات نساء ومنظمات غير حكومية ذكرت في تقاريرها أن التمييز الوظيفي حاصل ضد المرأة بصورة شائعة في القطاعين العام والخاص . اتخاذ آليات لضمان حقوق الجانبين كان ضعيفاً أو معذوم .

لاتوجد قوانين تحرم التحرش الجنسي، حيث أنها تعد مشكلة حاصلة في موقع العمل .

أنهت اللجنة الوطنية للمرأة تقريراً حول حقوق المرأة في البلد في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعنى بالمرأة في بيير . وأنهت اللجنة كذلك المرحلة الانتقالية لعملية مراجعة لقوانين التي تميز ضد الإناث، ودشنـت مبادرة لدعم نظام الكوثر .

عملت منظمة حقوق المرأة والعدالة الإجتماعية الغير حكومية بالخصوص في مجال التأثير على صانعي القرار لمقاومة أعمال التحيز ضد المرأة . وقد عقدت ندوتها الثالثة بعنوان حقوق المرأة في الإسلام .

قام منتدى الشقائق العربي بعقد مؤتمر إقليمي حول تعزيز حقوق النساء بمرجعية مؤتمر بيير للعام 1994 . شارك في المؤتمر نساء عددة من مختلف المنطـقة .

توجد العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تطوير وتعزيز دور المرأة منها : الجمعية الاجماعية للأسر المنتج ، وهي تشجع التنمية المهنية بين النساء ؛ وكذلك إدارة المرأة والطفل التابعة لمركز دراسات المستقبل والتي تنظم حلقات نقاش وتنشر دراسات حول المرأة والطفل ؛ وجمعية تنمية المرأة والطفل التي تركز على التعليم ، الصحة ومحو الأمي ؛ والمجلس اليمني للأسرة والطفولة والذي يقدم قروضاً متدريجاً الصغر وتدریب مهني للمرأة ؛ وجمعية الزهراء الخيرية النسوية للتنمية وتأهيل المرأة، والتينفذت برامج توعوية شعبية منها حول التصويت في الانتخابات .

#### الأطفال :

في حين أن الحكومة تؤكد التزامها بحماية حقوق الطفل، إلا أنها لا تقدر إلى الإمكـانات الـازمة لضمان توفير الرعاية والخدمـات الصحية و التعليمـية والاجتماعـية لازمة للأطفال سـوى التغـذـية مـسألـة شـائـعـة . وحسب إحـصـائيـات

العام 2003 للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أن معدل وفيات رضع بلغ 75 حالة وفاة لكل 1000 حالة ولاد . ويتفق لأطفال الذكور معاللة أفضل من الإناث ومعدلات الصحة والبقاء على قيد الحياة الخاصة بهم ضل من الإناث .

يكفل القانون للجنسين التعليم العام الإلزامي ، المجاني من سن 6 حتى 15 غير أن النص القانوني الخاص بالحضور الإلزامي لا يتم تنفيذ . كثير من الأطفال وخاصة فتيات لا يحضرون الدراسة الابتدائية طبقاً لنقرير للأمم المتحدة صادر خلال 2003 فإن معدل حضور الطلبة في المدارس الابتدائية هو 76 % للأولاد و 45 % للفتيات . في المناطق الريفية 2 % من الأطفال يحضرون المدارس و النسبة في المدينة هي 31 % .

يشيع زواج الصغار في المناطق الريفية . ورغم أن القانون ينص على الخامسة عشر كسن لتزويج الفتاة إلا أن ذلك لا تم تنفيذه فقد يحدث أن تزوج الفتيات في سن الثانية عشر انظر القسم ( ، المرأة )

لا يحرم القانون استغلال الأطفال ، وبالرغم من انعدام أرقام دقيقة، فقد شكل ذلك مشكلة كبير .

تمارس عملية ختان الإناث بدرجة محدود . انظر القسم ( ، المرأة )

طلت مسألة عماله الأطفال تمثل مشكلة . ويحرم قانون حقوق الطفل عماله الأطفال، غير أن القانون لم يتم تنفيذه ويعلم الأطفال حتى في سن الرابعة في ورشات العمل، والزراعة، أو كباعة متجمولير . انظر القسم ( ، الفقرة )

#### الاتجار بالأشخاص :

يحرم القانون الإتجار بالأشخاص، إلا أنه ظهرت تقارير أكيدة حول الاتجار بالنساء والأطفال . القانون، والذي لا يفرق بين الضحايا من الأطفال والراشدين، ينص على عقوبة سجن تصل إلى عشرة سنوات لأي شخص يدان بالاتجار بالأشخاص . خلال عام، تم الحكم على شخص أدين بالاتجار بالأطفال بالسجن ثلاث سنوات . بعض القوانين الأخرى تحرم وتعاقب بشدة الاعتدافات، الاعتداءات الجنسية، وتيسير أعمال البغاء . ينص قانون حقوق الطفل على حماية جميع الأطفال ضد أي استغلال اقتصادي أو جنسي .

يعد الاتجار بالأشخاص ظاهرة جديدة نسبياً على البلد، ولم تتوفر إحصائيات وثيقة حول الظاهر . خلال العام، ظهرت تقارير حول تهريب عراقيات إلى البلد لغرض ممارسة البغاء . بما أن ظاهرة الاتجار الجنسي كانت لا تزال جديدة، لم تتمكن السلطات من تقديم معلومات حول مدى الظاهرة والطرق المتتبعة في الاتجار الجنسي، ولكن السلطات كانت تشكي بوقوف بعض الجهات الإجرامية المنظمة خلف تهريب العديد من النساء إلى البلا . اتخذت الحكومة خطوات جديدة لمعالجة هذه المشكلة قبضت بفرض إجراءات جديدة لاصدار تأشيرات السفر إلى البلد للمواطنين العراقيين .

ادعت تقارير صحفة أنه تم تهريب الأطفال إلى خارج البلد للعمل كمتسللين، أو خدم في البيوت، أو ساسة جمال في بلدان خليجية غنية بالنفط وذلك بمعدل 200 طفل تقريبا كل أسبوع . رفعت الحكومة من جهود مكافحة الاتجار بالأطفال . بعث البرلمان وفوذا عدة لمناطق المعروفة بالمواطن الأصلي لاتجار بالأطفال وذلك لغرض التحقيق في المشكل . ارتفع لدى السلطات عدد المرات التي يتم فيها القاء القبض على مهربين مفترضين وقامت بمقاضاة اثنين منهم . عملت الحكومة مع اليونيسف على دراسة تهدف لاختبار ورفع مستوى إدراكها لحجم مشكلة الاتجار بالأطفال . أظهرت تحريرات الحكومة أن الفقر الشديد شكل الدافع الرئيسي لظاهرة الاتجار بالأطفال وأن أسر الضحايا كانت تقريبا في الغالب مشتركة . لم يتم إجراء حملات توعية إعلامية لرفع الوعي حول هذه المشكل . شكل العجز في الموارد، والمهارات والوعي عائقاً أمام اتخاذ الحكومة إجراءات لمواجهة الاتجار بالأشخاص .

### الأشخاص المعاقون :

يعاني الأشخاص المعاقون عقلياً أو جسدياً من التمييز في التعليم والتوظيف . ألزمت الحكومة قبول المعاقين في جامعات وأعفتهم من دفع رسوم الدراسة وألزمت المدارس أن تكون ، هيئة لدخول المعاقين ولكن ليس من الواضح إلى أي مدى تم تطبيق هذه القوانين . لا يوجد قانون وطني يلزم بناء المبني بحيث تكون ميسرة لحركة الأشخاص المعاقين ، ويبدو أن هناك تزايداً في الوعي العام بالحاجة إلى معالجة هموم المواطنين المعاقين .

خلال العام، قامت جمعية المعاقين ، جمعية التحدى ، ومؤسسة التنمية اليمني ، ومؤسسة الصالح الاجتماعية للتنمية، ومجلس العالم الإسلامي لتأهيل المعاقين، بتقديم مساعدة لمعاقين بما في ذلك إعادة التأهيل والتدريب المهني وأشرف على نشاطات ثقافية ورياضية ، وورشات عمل تعاونية حول كيفية مواجهة قضية

المعاقين في البلا . قام الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية، بتقديم مساعدات خدمية محدودة لمساعدة المعاقين .

وفي عدة مناسبات، قامت سلطات حكومية باعتقال وحبس ، ومن دون تهمة، أشخاص يعانون من إعاقات ذهنية أنظر القسم ( فقرة )

### **الأقليات القومية والعرقية والاثنيّة :**

تعتبر دوقة الأخداد يشكلون 2 إلى 5 % من نسبة السكان ) دنى الطبقات في المجتمع . ويعيشون في فقر ويعانون من تمييز اجتماعي مستمر . يقدم صندوق الاجتماعي للتنمية أيضاً مساعدات خدمية أساسية لمساعدة هذه الفئات .

وردت تقارير جماعات حقوق إنسان من أن بعض المهاجرين ذوي الأصول الأفريقية قد واجهوا صعوبات في الحصول على ذن من وزارة الداخلية بالزواج من مواطنين يمنيين . أنظر القسم ( فقرة ) .

شكل استمرار العنف القبلي مشكلة خلال العام كما أن قدرة الحكومة ظلت محدودة في سيطرة على العناصر القبلية المسؤولة عن أعمال العنف . ويفتر توتر والتي عادة ما يتضاعد إلى مواجهات عنيفة بين الحكومة وبعض القبائل حول الأراضي أو السيادة في مناطق معينة .

### **القسم (أ) : حقوق العمال**

#### **ـ حق إنشاء النقابات العمالية :**

ينص الدستور وقانون العمل على أن للمواطنين الحق في إنشاء النقابات والانتساب إليها، مع ذلك فإن هذا الحق مقيد من حيث لا مارس . سعت الحكومة فرض موظفيها في مناصب ذات نفوذ داخل الاتحادات والنقابات .

يسمح القانون بإنشاء النقابات العمالية ضمن الاتحاد اليمني لنقابات العمال ، وهي الظللة والأنظمة الأم الوحيد . تضم ما يقارب من 350000 عضواً في أربعة عشر نقابة وينفي الاتحاد وجود صلات مع الحكومة رغم أنه يعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة لفض نزاعات عمل من خلال التفاوض .

الجمعية العمومية لاتحاد اليمني لنقابات العمال هي الوحيدة التي لها حق حل النقابات الأخرى . لا يحدد قانون حداً أدنى اعضوية للنقابات كما لا يلزم العمال بعمل واحد أو شركة معينة . ولهذا فإن من حق عمال أن ينضموا إلى نقابات خاصة بهم حسب الحرفة أو المهنة .

بصفة عامة يحمي القانون الموظفين من أن يتم التمييز ضدهم نظراً لانتسابهم للنقابات . لا يحق لصاحب العمل طرد موظف لأسباب نشاطاته النقابية . حق للموظفين رفع قضيائهم بما في ذلك المتعلقة بالتمييز ضدهم لانتسابهم النقابية لوزارة العمل والشئون الاجتماعية . كما يمكن للموظفين رفع قضية إلى لجنة تحكيم العمالية والتي رأسها وزير العمل وتضم في عضويتها مندوب صاحب العمل ومندوب اتحاد النقابات . مثل هذه القضايا عادة ما تحسن لصالح العمال خاصة إذا كان صاحب العمل شركة أجنبية .

#### د - حق التنظيم والمفاوضة الجماعية :

ينطبق قانون العمل على جميع العمال ما عدا الموظفين الحكوميين، الموظفين الأجانب، عمال الأجر اليومي، وعمال المنازل . يمنح قانون العمل العمال الحق في تنظيم أنفسهم وفاوض ماء . وتسمح الحكومة بهذه الأنشطة غير أنها تحاول التأثير عليها من خلال وضع موظفيها داخل هذه الجماعات والمنظمات . تتمتع وزارة العمل بحق رفض أي اتفاقيات مفاوضات جماعية، وهو الأمر الذي انتقدته منظمة العمل الدولي . وقد تم التوصل إلى عدة اتفاقيات مفاوضات جماعية . وقد يتم إلغاء أي اتفاقية قد تسبب خرقاً للأمن أو تضر بالمصالح الاقتصادية للبلاد . يحق لنقابات أن تتفاوض في تسوية نزاعات ا جور عصائمه ، ويحق لها اللجوء إلى الإضراب أو وسائل أخرى لتحقيق مطالبه . أما موظفو القطاع العام فعليهم رفع شكاوبيهم إلى المحاك .

في بعض الحالات، حاول المؤتمر الشعبي العام الحاكم السيطرة على نقابات مهنية ومنظمات غير حكومية من خلال التأثير على انتخاباتها الداخلي . أنظر القدس !، فقرة ) . في شهر إبريل، انتخبت النقابة الطبية في صنعاء رئيساً لها ذو انتفاء لحزبه ا صلاح المعارض . رفضت الحكومة القبول بنتائج الانتخابات وشكلت نقابة طبية بديلة .

يمنح قانون العمل حق اللجوء بالإضراب فقط إذا فشلت محاولات تفاوض وتحكيم سابقة . ويجب تقديم مشروع الإضراب إلى ٠ % على الأقل من العمال المعندين ويجب أن يحظى بدعم أصوات ٥ % منه على الأقل . يجب الحصول على

تصريح بالإضراب من الاتحاد اليمني للنقابات . أما الإضرابات التي تقام لأهداف سياسياً صرفة هي ممنوعة .

في شهر يونيو، أطلقت قوات الشرطة أعيرة نارية في الهواء لتفريق مجموعة من طياري الخطوط الجوية المحلية الذين أقاموا إضراباً مطالبين زيادة في الرواتب . لم ترد تقارير عن حصول إصابات . حدث خلال العام بعض الإضرابات العمالية السلمية .

وهناك تقارير عن حالات مفادها أن أرباب العمل في القطاع الخاص يقومون بالتمييز ضدء ذويهم الأعضاء في النقابات من خلال نقل أماكن عملهم، وتنزيل درجاتهم الوظيفية وطردهم من وظائفه .

لا توجد في البلاد مناطق خاصة بعمليات التصدير للخارج .

#### - تحريم العمل القسري أو الإلزامي :

يحرم الدستور العمل القسري أو الإلزامي ، ولم رد أي تقارير بحدوث ممارسة من هذا القبيل .

#### - تحريم عمالة الأطفال والسن الأدنى للعمل :

يحرم قانون حقوق الطفل عمالة الأطفال ، غير أنه لا يتم تطبيقه بشكل فاعل .

عتبر سن 15 السن الم المصرح به للعمل في القطاع الخاص وسن الـ 18 في القطاع العام . يمكن للأطفال بين سن الـ 12 والـ 15 مزاولة العمل بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك ، ونادرًا ما تطبق الحكومة هذه الأحكام وخاصة في الريف والمناطق النائية . كما م تطبق الحكومة القوانين الخاصة بالتعليم الإلزامي لمدة تسعة سنوات للأطفال .

عمالة الأطفال شائعة خاصة في المناطق الريفية ويطلب من كثير من الأطفال العمل في مجال الزراعة كمورد رزق نظراً لفقر أسره . حتى في المناطق الحضرية يعمل الأطفال في المتاجر والورش، ويعيشون البصائع في الشوارع، ويتسولون . كثير من الأطفال في سن الدراسة يعملون بدلاً من الالتحاق بالمدارس خاصة في المناطق التي لا يسهل الوصول إليها إلى المدارس .

وحدة عماله الطفل في وزارة العمل تعد مسؤولة عن تنفيذ وتطبيق الأدكام والقوانين المتعلقة بعماله الأطفال ، غير أن افتقار هذه الوحدة للموارد أعاد تفزيذ الأحكام .

تقدر وزارة العمل عدد الأطفال العاملين بنحو نصف مليون وهم بين السادسة والرابعة عشرة من العمر وبأن نسبة الأطفال العاملين تشكل 10 إلى 5 % من إجمالي قوة العمل . عملت الحكومة كشريك فاعل مع البرنامج الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية للقضاء على عماله الطفل . خلال العام، قدم البرنامج خدمات تعليمية، تدريب مهني، استشارات، وإعادة دمج الأطفال العاملين إلى المدارس . في شهر سبتمبر، وقعت الحكومة اتفاقية منحة مالية مع حكومة أجذية تهدف إلى مواجهة أسوأ أشكال عماله الأطفال في البلا .

#### هـ - الشروط المقبولة للعمل :

لا يوجد حد أدنى معروف للأجور لأي نوع من الأعمال . يمنح قانون العمل حق الحصول على أجور متساوية للعمال وموظفي الحكومة المدنيين . لعام ون في القطاع الخاص وخاصة الفنيين المرة منه يحصلون على أجور أعلى بكثير من أمثالهم في الحكومة . متوسط الأجور اليومي لا يوفر مستوى معقولاً للمعيشة بالنسبة للعامل وأسرته . إن أدنى معدل أجور للموظفين المدنيين الحكوميين خلال هذا العام لا يتلائم مع مستوى خط الفقر في البلا .

يحدد القانون معدل ساعات العمل الأسبوعية بـ 48 ساعة لا جاوز فيها يوم العمل الواحد 8 ساعات . ولكن هناك العديد من الورش والمحلات التي تعمل بمعدل 0 12 ساعة للنوبة الواحدة دون أن تخضع لأية جزاءات . تبلغ ساعات عمل موظفي الحكومة 11 سبوعياً 35 ساعة أي بمعدل 7 ساعات يومياً من السبت و، تى الأربعاء .

تحمل وزارة الشئون الاجتماعية ، العمل مسئولة مراقبة الظروف الصحية وإنما المناسبة لمكان العمل ، ويتضمن قانون العمل التشريعات الازمة لتنظيم الصحة المهني ، إلا أن تنفيذها يتراوح مابين ضعيف إلى معدو . تعرض اكثير من العمال بشكل مستمر لمواد صاعية سامة ويعانون من أمراض تنفسية . تقوم بعض الشركات الأجنبية وكذلك الشركات الصناعية الكبرى تطبق معايير أمان ومعايير صحية وبيئية عالية اكثراً مما تطلبه الحكومة . يمنح القانون عمال حق تجنيد أنفسهم أوضاع العمل التي تشكل خطرًا على حياتهم كما حق لهم رفع

قضى إلى المحكمة في حال تعرضهم للطرد بسبب ذلك . ويتم إحترام تطبيق هذه القوانين فعلية .